

قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب عند الشيخ أمير علي في تفسيره مواهب الرحمن

The rules of preferences related to the Arabic language for Sheikh Amir Ali in his Tafseer Mawahib ul Rahman

الدكتور محمد عمر كياني^{III}الدكتور بادشاه رحمان^{II}الدكتور عمران خان^I

Abstract

The scholars have made a lot of efforts in the service of interpretation and study of the Book of God Almighty throughout the ages, and this can only be done by knowing the rules of preferences and the principles on which his questions are based. Helping the correct interpretation, and to act as the balance by which he defines the acceptable interpretation from others. As for the rules of preferences, considering the language of the Arabs, it has a great interest among other rules of preferences, because it requires careful consideration and reflection on the texts of the verses, and the linking between them in order to arrive at the knowledge of what is meant by them. The commentators relied on it in their interpretations, and among them was the virtuous Sheikh Syed Amir Ali, may God have mercy on him, in his interpretation called Mawhibat al-Rahman. The researcher focused in this article on extracting the rules of preferences related to the Arabic language from his aforementioned interpretation, and ultimately evaluating them including the applied models.

Keywords: Sheikh Amir Ali, Mawahib ul Rahman, Commentators

الملخص

لقد بذل العلماء كثيراً من الجهود في خدمة تفسير كتاب الله عز وجل ودراسته على مر العصور، وهذا لا يمكن إلا بمعرفة قواعد الترجيح والأصول التي تبنى عليها مسائله وقد حرص أهل الشأن على الحيلولة دون العبث بتفسير النص، فعمدوا بعد استقراء وجمع إلى استنباط مجموعة من القواعد التي تعين على التفسير السليم، ولتكون بمثابة الميزان الذي يعرف به التفسير المقبول من غيره.

I المحاضر، في كلية حكومتية، تيمركره، دير

II استاذ المساعد، قسم الدراسات الاسلامية، بجامعة ملاكند

III المحاضر، في كلية بنجاب بل باوس، اسلام آباد

وأما قواعد الترجيح باعتبار لغة العرب فلها اهتمام كبير بين قواعد الترجيح الأخرى، وذلك لما يتطلب من إمعان النظر والتفكير في نصوص الآيات، والربط بينها للوصول إلى معرفة المراد منها، و قد اعتمد عليها المفسرون في تفاسيرهم، ومن بينهم الشيخ الفاضل سيد أمير علي -رحمه الله- في تفسيره المسمى بـ "مواهب الرحمن". وقد ركز الباحث في هذا المقال على استخراج قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب من تفسيره المذكور، وتقييمها في نهاية المطاف متضمنا للنماذج التطبيقية.

مقدمة

لا شك أن خدمة كتاب الله تعالى من أجل الأعمال وأنفع القربات والاشتغال به أولى من غيره وهو سبب التقرب إلى الله تعالى فلحصول هذه السعادة يجب أن يُشتغل المسلم بعلم كتاب الله وتفسيره، ومن هنا تظهر الحاجة لعلم التفسير، فيجب على جميع الأمة فهم معانيه، إذ يعدّ أفضل العلوم، وأتقن الفنون والاشتغال به دليل القربات عند الله عز وجل.

ومعلوم أن الأصول والقواعد بمنزلة الأساس والبنیان للعلوم، من خلالها نعرف أصح الأقوال وأولها بالقبول في تفسير كتاب الله تعالى.

وقد اعتمد الشيخ سيد أمير علي في تفسيره على مجموعة من القواعد والأصول التي تعين على الفهم وتوصل إلى معرفة أصح الأوجه في تفسير القرآن والذي هو من أهم المقاصد ومن ذلك اعتماده على اللغة في الترجيح بين الأقوال المختلفة بغية الوصول إلى قواعد تضبطها وذلك لصيانة تفسير القرآن من الخطأ والزلل.

وكون هذا الكتاب له قيمته العلمية التي لا تخفى على كل مهتم بعلم التفسير، فقد عازمت البحث مستعيناً بالله العظيم على استنباط ودراسة قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب والتي اعتمدها أمير علي في الترجيح في تفسيره، فكانت هذا الدراسة بعنوان: قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب عند الشيخ أمير علي في تفسيره "مواهب الرحمن"

تعريف القواعد

القواعد جمع قاعدة، وهي لغة: الأصل والأساس الذي يبنى عليه غيره ويعتمد، وقواعد البيت أساسه¹، ومنه قوله تعالى:

"وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ..."².

و اصطلاحاً: هي حكم كلي يُعرف به على احكام جزئيا ته³.

تعريف الترجيح

الترجيح لغة كما قال ابن فارس:

الراء الجسيم والحاء، وهذا يدل على زيادة ورزانه، يقال رجع الشيء وهوراجح إذا رزن⁴ وعرفه الرازي اصطلاحاً :

" تقوية احد الطرفين على الآخر، ليعلم الاقوى فيُعمل به و يطرح الآخر " ⁵ و عَرَفَ البعض بأنه: "اثبات مرتبة في احد الدليلين على الآخر"⁶

ويرى الباحث اتفاق التعريفين الاصطلاحي واللغوي في كون القاعدة أصل يبنى عليه مجموعة من الجزئيات.

تعريف قواعد الترجيح (كونه مركباً إضافياً)

تعددت تعريفات العلماء خاصة منهم الأصوليين لقواعد الترجيح، إلا أنها تعريفات لا تتخذ من التفسير ومن عمل المفسرين مرجعاً، ومن الباحثين من عرّفوا قواعد الترجيح بناء على جهود الأصوليين في التأصيل لها، وانطلاقاً من صنيع المفسرين في تفاسيرهم الحربي، إذ يرى أن قواعد الترجيح هي: "أمور وضوابط أغلبية، ان يتوصل بها الباحث الى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كلام الله تعالى"⁷. هي القواعد والضوابط التي تتوصل بها إلى القول الراجح بين الأقوال المرجوحة المختلفة في كلمات ومعاني القرآن"

موقف الشيخ أمير علي من هذه القواعد

جمع الشيخ في تفسيره أقوال العلماء السلف من الصحابة وتلاميذهم في التفسير، ورواه عنهم بأسانيدها وهو يستخدم هذا المأثور ليعطي التفسير بعداً علمياً يكسبه قوة وحجة ويبعده عن التخمين والقول بغير علم.

ولم يكن الشيخ يكتفي بذكر هذه الأقوال وسردها بل كان يسلك سبيل حرية الرأي في النقد والتحيص والتقدير والترجيح بالأدلة مسلماً ينم عن شخصيته العلمية الجادة الموضوعية المنصفة حقاً، وكذلك أنه يهتم بترجيح الأقوال وبيان الأقوى و الأولى من الآراء عند التعارض وأنه يختار الصفوة من المعاني والأقوال معتمداً على الأدلة العقلية و النقلية و اضعا نصب عينية قواعد الترجيح وأصوله التي رسمها العلماء ووضعوها سالكاً في ذلك منهجاً مستقيماً لا يحيد عنه وفيما يلي موقف الشيخ من هذه القواعد بالإجمال.

قلما يذكر الشيخ القاعدة التي يرجح بها قولاً على غيره فهو وإن كان يرجح على أساس قواعد الترجيح لكنه لا ينص على ذكر القاعدة إلى نادراً وعندما يذكر القاعدة فإنه قد يذكر القول الراجح ثم يذكر القاعدة التي ترجح على أساسها ومن القواعد التي نص عليها في تفسيره هي قاعدة العموم فتراه في غير ما وضع من تفسيره أنه يقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب أو قوله القول بالعموم أولى ومن القواعد التي نص عليها أيضاً: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر: ومن القواعد التي رجح على

أساسها: يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر، وغير ذلك من القواعد.

أما ما يتعلق بقواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب فللشيخ أميرعلي فيها باع طويل وقدم راسخة ذلك لأنه يعتبر من أئمة اللغة في شبه القارة الهندية في عصره ومن المهتمين بها اهتماما كبيرا وله في اللغة العربية وأصولها كتب كثيرة فلا غرو أن نرى الشيخ أميرعلي يرجح قولاً من أقوال المفسرين على قول غيره على أساس قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب وفيما يلي نذكر نبذة يسيرة من هذه القواعد وتعامل الشيخ معها في تفسير آيات القرآن العظيم.

القاعدة الأولى: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور مالم يرد دليل بخلافه

تقرر هذه القاعدة أن الأصل في العربية أن يرجع الضمير إلى ما هو أقرب مذكور فلذلك إذا اختلف العلماء في عائد أحد الضمائر في القرآن فأرجح الأقوال في هذا الخلاف، القول الذي يعيد الضمير إلى أقرب مذكور فإعادته إلى القريب أولى من إعادته إلى البعيد هذا إذا لم ينافح هذه القاعدة غيرها من القواعد فإن نازعها غيرها نُظر بين القواعد المتنازعة، ومثال ذلك في تفسير قوله تعالى:

مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ⁸

ذكر الشيخ أقوال العلماء في ضمير كلمة "نبرأها" كما قال ابن عباس:

"من قبل أن يخلق المصيبة"⁹ وقال سعيد بن جبيرة "من قبل أن يخلق الأرض والنفس. (إن ذلك على الله يسير) أي خلق ذلك وحفظ جميعه (على الله يسير هين)¹⁰ وقال الربيع بن صالح "لما أخذ سعيد ابن جبيرة رضي الله عنه بكيت، فقال: ما ييكلك؟ قلت: أبكي لما أرى بك ولما تذهب إليه. قال: فلا تبك فإنه كان في علم الله أن يكون، ألم تسمع قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾.¹¹ وقال ابن عباس "لما خلق الله القلم قال له اكتب، فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة"¹² وقال قتادة "إن هذه الآية تتصل بما قبل، وهو أن الله سبحانه هون عليهم ما يصيبهم في الجهاد من قتل وجرح، وبين أن ما يخلفهم عن الجهاد من المحافظة على الأموال وما يقع فيها من خسران، فالكل مكتوب مقدر لا دافع له، وإنما على المرء امتثال الأمر، ثم أدهم فقال هذا: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ أي حتى لا تحزنوا على ما فاتكم من الرزق، وذلك إنهم إذا علموا أن الرزق قد فرغ منه لم يأسوا على ما فاتهم منه"¹³ قال الشيخ إن الضمير يرجع إلى الخلق والنفوس، لأن سياق الكلام يدل عليها وهو أصح عندي، وأما القول الأول أن الضمير يرجع إلى المصيبة، ليس بصحيح، وكذلك الأقوال الأخرى ليست جامعة في المعنى ولا أعم في الدلالة¹⁴.

وقد ذهب إلى هذا الرأي جماعة من المفسرين منهم:

ابن كثير "أي من قبل أن نخلق الخليفة ونبرأ النعمة. وقال بعضهم: ﴿من قبل أن نبرأها﴾ عائد على النفوس، وقيل: عائد على المصيبة، والأحسن عوده على الخليفة والبرية لدلالة الكلام عليها وقال ابن جرير: حدثني يعقوب، حدثني ابن علية عن منصور بن عبد الرحمن قال: كنت جالسا مع الحسن فقال رجل سله عن قوله

تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ... فَسَأَلَتْهُ عَنْهَا فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَنْ يَشْكُ فِي هَذَا؟ كُلُّ مُصِيبَةٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَنِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْرَأَ النَّسْمَةُ¹⁵ وَنَحْوُ الَّذِي قَالَ السَّمَرْقَنْدِيُّ "يَعْنِي: مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخْلَقَهَا. وَيُقَالُ: قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ تِلْكَ النَّفْسُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ"¹⁶ وَقَالَ الثَّعْلَبِيُّ "مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخْلَقَ الْأَرْضُ وَالْأَنْفُسُ"¹⁷ وَبِهِ قَالَ الْوَاحِدِيُّ¹⁸ وَقَالَ النَّسْفِيُّ مَنْ قَبْلَ أَنْ تُبْرَأَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخْلَقَ الْأَنْفُسُ¹⁹.

وقد خالف بعضهم في ذلك كما قال ابن عطية:

تَبْرَأُهَا مَعْنَاهُ: يُخْلَقُهَا، يُقَالُ: بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ: أَيِ خَلَقَهُمْ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْمُصِيبَةِ²⁰ وَقَالَ الرَّازِيُّ أَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى الْكَلِّ كَمَا قَالَ: (قَبْلَ أَنْ نَبْرَأَهَا فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ قَبْلِ أَنْ يُخْلَقَ هَذِهِ الْمَصَائِبُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ الْمُرَادُ الْأَنْفُسُ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الْمُرَادُ نَفْسُ الْأَرْضِ، وَالْكَلُّ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّ ذِكْرَ الْكَلِّ قَدْ تَقَدَّمَ²¹ وَبِهِ قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ "وَالضَّمِيرُ لِكُلِّ مُصِيبَةٍ أَوْ الْأَرْضِ أَوْ لِلْأَنْفُسِ²²".

فَأَنْتَ تَرَى أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ وَآرَاءَهُمْ فِي تَأْيِيدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمُخَالَفَتِهِمْ وَلَكِنْ أَرَى أَنَّ الرَّجْحَ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ وَهُوَ صَحِيحٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى أَسَاسِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمَا فِي دَرَسَةِ النَّصِّ، لِأَنَّ تَوْجُدَ بِهِ انْسِجَامٌ فِي الْكَلَامِ وَهَذَا أَوَّلَى بِالنَّظْمِ الْقُرْآنِ وَسِيَاقِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

القاعدة الثانية: كل تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد على قائله

هذه القاعدة من أهم قواعد الترجيح عند المفسرين إذ أن التفسير ككتاب الله تعالى خرج مما تدل عليه ألفاظه وسياقه أو خرج من مضائه سواء كان يتعلق بلتزامه أو مفهومه أو تضمنه فهو مردود إلى قائله، ولا كرامة فيه لأنه إذا كان بهذه الصفة كان ضرباً من القرمطة والتخرص والتلاعب بكلام الله تعالى وهذا حرام بما يرضاه ديننا وعقلنا، ولذا وضع علماء التفسير هذه القاعدة واعتمدوها في تفاسيرهم كما اعتمده الشيخ أمير علي في تفسيره ومثال ذلك عند تفسير قوله:

وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ²³

ذكر الشيخ عدة أقوال في تفسير هذه الآية كما قال ابن سيرين وقتادة:

"يُرِيدُ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ"²⁴ وَقَالَ مُجَاهِدٌ "سُورَةُ الزَّكَاةِ"²⁵ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ "صَلَةُ رَحِمٍ وَحَمْلٌ كُلٌّ"²⁶.

من خلال عرض كلام الشيخ في هذه المسألة وجدت أنه ذكر ثلاثة أقوال ثم رجح القول الأول معتمداً على القاعدة الترجيحية، كل تفسير ليس مأخوذاً....²⁷ وقال الشيخ إن المراد من "حق معلوم" الزكاة، لأن الآية التي قبلها تجدها فيها ذكر الصلاة، وهذا من أسلوب القرآن أنه يذكر كلمة، الصلاة والزكاة في آية واحدة،²⁸ كما قال تعالى في كتابه :

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ²⁹ وكذلك في سورة النور وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ³⁰

وقد ذهب إلى هذا القول بعض من المفسرين في تفاسيرهم كما قال القرطبي "والأول أصح، لأنه وصف الحق بأنه معلوم، وسوى الزكاة ليس بمعلوم، إنما هو على قدر الحاجة، وذلك يقل ويكثر".³¹ وقال الشوكاني "والظاهر إنه الزكاة لوصفه بكونه معلوما ولجعله قرينا للصلاة"³² وبه قال الشنقيطي³³ وابن أبي زمنين³⁴ وغير ذلك من العلماء، وقد خالف بعضهم في ذلك كما قال الثعلبي "وهي ما نَدَبَتْ إليه الشريعة من المواساة، وهذا هو الأصح في هذه الآية لأن السورة مكية وفَرَضُ الزكاة وبيئها إنما كان بالمدينة"³⁵ وقال ابن عطية "إن في المال حقا سوى الزكاة وهذا هو الأصح في هذه الآية لأن السورة مكية، وفرض الزكاة وبيئها إنما كان بالمدينة"³⁶ وأما ما رجحه الشيخ فهو صحيح وراجح لأن دلالة اللفظ ونظمه وترتيبه يدل على هذا المعنى واعتمده على أساس هذه القاعدة التي ذكرتها قبل قليلا.

القاعدة الثالثة: إذا اختلف الحقيقة الشرعية والحقيقية اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت الشرعية

إذا دار الكلام بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية قدمت الشرعية لأن هذا هو حق الشارع أن يعين معنى المصطلح والكلام، ولذا قام المفسرون بهذه القاعدة وقدم المعنى الحقيقي على المعنى اللغوي في تفاسيرهم ومن أمثلة ذلك في تفسير أميرعلي عند قوله تعالى:

الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ³⁷ ذكر الشيخ عدة أقوال تحت كلمة "الزكاة" كما قال ابن أبي طلحة وعكرمة "لا يشهدون أن "لا إله إلا الله" رواه والمعنى: لا يظهرون أنفسهم من الشرك بالتوحيد"³⁸ وقال الحسن وقتادة "لا يؤمنون بالزكاة ولا يَقْرُونَ بها"³⁹ وقال مجاهد "لا يَزْكُون أعمالهم"⁴⁰ وقال الضحاک ومقاتل "لا يتصدقون ولا يُنفِقون في الطاعات"⁴¹

رجح الشيخ أميرعلي القول الثاني بين هذه الأقوال واعتمد على هذه القاعدة (إذا اختلف الحقيقة الشرعية والحقيقية اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت الشرعية)⁴² وقال إن معنى الزكاة تصدر من اللفظ أصلا، ولا يجوز أن نطبق على غيرها، أونؤول فيها، ثم قال ذكر الزكاة مع الشرك والآخرة في القرآن يدل على شدة الحب المشركين معه، فلذا ذكرها سبحانه تعالى في هذه الآية. ثم قال لوأحد ادعى أن الزكاة واجبة على المسلمين لا المشركين لأنهم ليسوا مكلفين بهذا، فأجاب: هذا صحيح، وهم غير مكلفين بهذا، ولكن ذكرهم هنا في هذه الآية بسبب شدة جهمهم للمال كما ذكر سبحانه وتعالى في مقام آخر:

وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا⁴³ أي كانوا يحبون المال حبا كبيرا⁴⁴

وقد اختار هذا المعنى بعض المفسرين منهم، ابن كثير كما قال "وقال قتادة يمنعون زكاة أموالهم وهذا هو الظاهر عند كثير من المفسرين واختاره ابن جرير وفيه نظر لأن وجوب الزكاة إنما كان في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة على ما ذكره غير واحد وهذه الآية مكية اللهم إلا أن يقال لا يبعد أن يكون أصل الصدقة والزكاة وكان مأمورا به في ابتداء البعثة كقوله تبارك وتعالى:

وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ⁴⁵

فأما الزكاة ذات النصب والمقادير فإنما بين أمرها بالمدينة ويكون هذا جمعا بين القولين كما أن أصل الصلاة كان واجبا قبل طلوع الشمس وقبل غروبها في ابتداء البعثة فلما كان ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة ونصف فرض الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس وفصل شروطها وأركانها وما يتعلق بها بعد ذلك شيئا فشيئا والله أعلم. ثم قال جل جلاله بعد ذلك⁴⁶ وقال الطبري إن المراد من الزكاة هنا زكاة الأموال كما قال "والصواب من القول في ذلك ما قاله الذين قالوا:

معناه: لا يؤدون زكاة أموالهم؛ وذلك أن ذلك هو الأشهر من معنى الزكاة"⁴⁷ وبه قال الزمخشري⁴⁸ والواحدي⁴⁹ والسمعاني⁵⁰ والبيضاوي⁵¹ والنسفي⁵² وغيرهم.

وخالف في ذلك بعض المفسرين منهم: ابن أبي زمينين:

الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ أَي: لَا يُوَحِّدُونَ اللَّهَ⁵³

الراجح هو ما ذهب إليه الشيخ ومن قال بمثل قوله من أن لفظة "الزكاة" في الآية يراد بها المال الذي ينفق في سبيل الله، ويكون معنى الآية: لا يؤمنون بوجوب الزكاة ولا يعطونها، وكذلك رجحه جمهور العلماء ودلالة السياق، والقواعد الترجيحية كما ذكرت في دراسة النص والله أعلم بالصواب.

القاعدة الرابعة: يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص

يجب أن يحمل نصوص الوحي على العموم لأن أصل التشريع جاء عاما ما لم يرد نص بالتخصيص، فإذا اختلفت أقوال العلماء في تفسير آية من كلام الله فمنهم من يخصصها ويقصرها على بعض أفرادها ومنهم من يحملها على عموم ألفاظها فالصحيح هو حملها على العموم. ومن أمثلة ذلك عند الشيخ أمير علي مايلي:

عند تفسير قوله تعالى وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاجِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ⁵⁴ ذكر الشيخ أقوالا: قال ابن عباس "إنهم المشركون"⁵⁵ وقال قتادة "هم اليهود

والنصارى"⁵⁶ وقال مجاهد "بعد ما دخل الناس في الإسلام"⁵⁷

وقال ابن زيد "نهاه عن الخصومة"⁵⁸ اختار الشيخ قول مجاهد واعتمد على هذه القاعدة يجب حمل نصوص الوحي... وقال إن هذه الآية ليست خاصة بأحد من الفرق كما قال قتادة إن المراد منها اليهود والنصارى، وقيل إنها المشركون، قال: إنها عامة وتدخل فيها كل الفرق الضالة، وكذلك تؤيد هذا القول -سورة النصر

إذا جاء نصر الله - لما رأى الكفار، النصر والفتح للإسلام والمسلمين دخلوا فيه أفواجا، ولكن عندما رحل النبي صلى الله عليه وسلم إلى دار الآخرة، بدأ خروجهم من دين الله، فأنكر بعضهم عن الزكاة وبعضهم ادعى بالنبوة، وكذلك بعضهم قالوا إن الدين ليس بحجة بعد ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقال الشيخ إن كل هذه الأمور تدل على أن الآية شاملة لجميع الناس سواء كانوا من اليهود أو النصارى أو المشركين، وليست خاصة بأحد من الفرق الضالة، كما ظن بعض المفسرين.⁵⁹

وقد اختار هذا القول جماعة من المفسرين كما قال السمعاني:

"أي: يخاصمون في الله، وقد بيننا حجتهم التي تعلقوا بها، والمخاصمة في الله أنهم كانوا يقولون: نحن أولى بالله منكم"⁶⁰ وقال البغوي "يخاصمون في دين الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم"⁶¹ وقال الزمخشري "يخاصمون في دينه من بعد ما استحباب له الناس ودخلوا في الإسلام، ليردوهم إلى دين الجاهلية"⁶² وبه قال البيضاوي⁶³ والنسفي⁶⁴ وابن كثير⁶⁵ وغيرهم."

فأنت ترى أن الراجح هو ما ذهب إليه الشيخ والعلماء الذين ذكرت في دراسة النص، وهو الصحيح - إن شاء الله - على أساس هذه القاعدة الترجيحية، يجب حمل نصوص الوحي على العموم أي لا بد أن يحمل نص الوحي على المعنى العام الشامل ما لم يرد دليل واضح للتخصيص. والله أعلم بالصواب.

القاعدة الخامسة: يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر.

يجب على المفسر أن يفسر القرآن على أحسن الوجوه والاحتمال، ويحمل العادات والمعاني والعرف الذي نزل به القرآن والسنة، دون ما اخترع واستجد بعد التنزيل، لأن كلام الله نزل في أفصح الصورة وكذلك في أفصح اللغات وأشهرها، لذا لا يجوز أن يعدل منها إلى ما ليس له مقام في دين الله تعالى، ولذا نرى المفسرين ومنهم الشيخ أمير علي الذي اعتمد بهذه القاعدة في تفسيره وأدكر منها أمثلة فيما يلي عند قوله تعالى:

هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ⁶⁶

ذكر الشيخ أقوال العلماء في معنى كلمة "العَاشِيَةِ" كما قال ابن عباس والضحاك "إنها القيامة تغشى الناس بالأهوال"⁶⁷ وقال ابن جبير "إنها النار تغشى وجوه الكفار"⁶⁸ وقيل "إنها في هذا الموضع النفخة الثانية للبعث لأنها تغشى جميع الخلق"⁶⁹ قال الشيخ القول الأول صحيح يعني إن المراد من العاشية هي القيامة، لأنها معروفة عند العرب بهذا المعنى.⁷⁰ وقد ذهب إلى هذا الرأي جماعة من المفسرين كما قال الثعلبي "هل أتاك حديث العاشية يعني القيامة يغشى كل شيء إلا هو، هذا قول أكثر المفسرين"⁷¹ وقال الواحدي "القيامة لأنها تغشى الخلق"⁷² وبه قال البغوي⁷³ والزمخشري⁷⁴ والرازي⁷⁵ والنسفي⁷⁶ والشوكاني⁷⁷ والسمرقندي⁷⁸ وغير ذلك. والراجح

هو ماذهب إليه الشيخ وجماعة من المفسرين وهو الصحيح إن شاء الله على أساس القاعدة الترجيحية التي ذكرت في دراسة النص، لأنه هو الأليق والأوفق مع السياق. والله أعلم بالصواب

الخاتمة

فقد عشت مع الشيخ أميرعلي رحمه الله تعالى في تفسيره زمنا ليس بالقليل، وبحثي عن قواعد الترجيح فيه وخاصة فيما يتعلق بالجانب اللغوي من تفسيره توصلت إلى النتائج التالية:

أهمية الترجيح ومكانته ، إذ هو صفوة التفسير وخلاصته خاصة إذا كان من عالم محقق مدقق مثل الشيخ أميرعلي رحمه الله تعالى ، فقد أوتي قوة في الترجيح والإستدلال سواء أكان ذلك بالنصوص الشرعية أم باللغة العربية. لا يخلو ترجمحه من مراعاة القواعد الأصولية والتفسيرية المتعلقة بالترجيح ولكنه لم يذكر القاعدة أو المرجح عند ترجمحه. تميزه في استخدام ألفاظ الترجيح ، فيستخدم عند كل ترجيح صيغ الترجيح الذي يناسب للمكان. كان الشيخ رحمه الله شخصية علمية حيث نقل أقوال العلماء في تفسيره، ولم يمنعه أن يقف مع تلك النقولات تعقيباً مناقشة، ورداً وتوجيها. إن الشيخ أميرعلي استفاد من جميع القواعد الترجيحية المتعلقة باللغة التي ترتبط بالعموم والسياق والضمير والإعراب وغير ذلك من النواحي اللغوية استفادة قيمة وطبقها في تفسيره تطبيقا جيدا يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة طيبة عن قواعد الترجيح وأصوله في تفسير كتاب الله تعالى. إن عامة ترجيحات الشيخ تتفق في كثير من الأحيان مع أقوال كبار علماء اللغة المفسرين المهتمين باللغة كابن جرير وابن كثير والرازي رحمهم الله جميعا. يطبق أميرعلي قواعد الترجيح اللغوية في تفسيره تطبيقا جيدا دقيقا وكأنه وضعها نصب عينيه.

الحواشي والهوامش

- 1 أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة: 5: 109، دار الجيل بيروت لبنان، 1399هـ / 1979م
- 2 سورة البقرة 2: 27
- 3 خالد عثمان السبت، قواعد التفسير جمعاً ودراسةً 1: 32، دارابن عفان القاهرة، 1426هـ/ 2005م
- 4 معجم مقاييس اللغة: 2: 489
- 5 الرازي ، محمد بن الحسين ، المحصول في علم الأصول: 5: 529 ، جامعة الإمام الرياض، 1399هـ
- 6 الجرجاني ، محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات: 78 ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1403هـ
- 7 الحربي، الحسن بن علي حسين ، قواعد الترجيح عند المفسرين: 39، دارالقاسم رياض، ط 1، 1996م
- 8 سورة الحديد: 57: 22
- 9 الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 22: 418، دار هجر رياض، 2001م

- 10 نفس المصدر
- 11 جامع البيان عن تأويل آي القرآن 22: 418
- 12 نفس المصدر
- 13 جامع البيان عن تأويل آي القرآن 22: 418
- 14 تفسير مواهب الرحمن 8: 368
- 15 ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم 8: 58، دار الكتب بيروت، 1999م
- 16 السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، بحر العلوم، 3: 409، دار الكتب بيروت، 1999م
- 17 الثعلبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن 9: 245، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1418 هـ
- 18 الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد 5: 252، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415 هـ
- 19 النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل 3: 440، دار الكلم الطيب، بيروت، 1419 هـ
- 20 ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 5: 267، دار الكتب العلمية بيروت، 1422 هـ
- 21 الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، التفسير الكبير 29: 467، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ
- 22 البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 5: 189، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418 هـ
- 23 سورة المعارج 70: 24
- 24 جامع البيان عن تأويل آي القرآن 23: 270
- 25 نفس المصدر
- 26 جامع البيان عن تأويل آي القرآن 23: 270
- 27 قواعد الترجيح: 364
- 28 تفسير مواهب الرحمن 10: 87
- 29 سورة البقرة 2: 77
- 30 سورة النور 24: 56
- 31 القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن 18: 291، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384 هـ

- 32 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير 5: 350، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، 1414هـ
- 33 الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 8: 20، دار الفكر - لبنان، 1415هـ
- 34 ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز 5: 36، الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، 2002م
- 35 الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن 5: 485، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418هـ
- 36 تفسير ابن عطية 5: 368
- 37 سورة فصلت 41: 6-7
- 38 تفسير الطبري 20: 378
- 39 نفس المصدر
- 40 تفسير الطبري 20: 378
- 41 نفس المصدر
- 42 قواعد الترجيح: 401
- 43 سورة الفجر 89: 20
- 44 تفسير مواهب الرحمن 7: 189
- 45 سورة الأنعام 141.
- 46 تفسير ابن كثير 7: 105
- 47 تفسير الطبري 20: 380
- 48 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 4: 184
- 49 تفسير الواحدي 1: 952
- 50 تفسير السمعاني 5: 37
- 51 تفسير البيضاوي 5: 67
- 52 تفسير النسفي 3: 226
- 53 تفسير القرآن العزيز 4: 144
- 54 سورة الشورى 42: 16
- 55 تفسير الطبري 20: 488

56	نفس المصدر
57	تفسير الطبري 20: 488
58	نفس المصدر
59	تفسير مواهب الرحمن 8: 29
60	تفسير السمعاني 5: 69
61	تفسير البغوي 4: 144
62	تفسير الزمخشري 4: 217
63	تفسير البيضاوي 5: 69
64	تفسير النسفي 3: 250
65	تفسير ابن كثير 7: 780
66	سورة الغاشية 88: 1
67	تفسير الطبري 24: 326
68	نفس المصدر
69	تفسير الطبري 20: 326
70	تفسير مواهب الرحمن 10: 362
71	تفسير الثعلبي 10: 187
72	الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 1: 196
73	تفسير البغوي 5: 244
74	تفسير الزمخشري 4: 741
75	تفسير الرازي 31: 138
76	تفسير النسفي 3: 633
77	تفسير الشوكاني 5: 520
78	تفسير السمرقندي 3: 573